

Distr.: General
18 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 116 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 17 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة وتتشرف بأن
تشير إلى ترشح فرنسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 في الانتخابات المقرر إجراؤها
في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة لفرنسا بأن تحيل طيه الالتزامات
الطوعية لفرنسا التي تؤكد من جديد أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يشكلان أولوية لدى
فرنسا (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لفرنسا أن يتفضل مكتب رئيس الجمعية العامة بتعميم هذه المذكرة ومرفقها
باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 116 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

210923 190923 23-16040 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 17 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

ترشح فرنسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026

الالتزامات الطوعية المتعهد بها عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - يسر جمهورية فرنسا أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

2 - واستناداً إلى النتائج التي حققتها فرنسا في فترة عضويتها في الفترة 2021-2023، التي عملت خلالها بشكل خاص على التعبئة من أجل حقوق المرأة وحرية التعبير ومكافحة الإفلات من العقاب ومن أجل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، فإنها تدعم ثلاث أولويات رئيسية في ترشحها هذا:

(أ) **التضامن.** لقد بلغنا منتصف المدة في مسيرة تنفيذ خطة عام 2030 المعتمدة في عام 2015. وسيتيح لنا مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيليهِ في عام 2024، المعقودان بمبادرة من الأمين العام، إجراء أول تقييم للنتائج المحرزة. ويجب علينا أن نضاعف الجهود، استلهاماً لروح إعلان باريس لصالح الشعوب والكوكب، حتى لا يجبر أحد على الاختيار بين مكافحة الفقر وحماية الكوكب، ويُكفل للجميع، نساء ورجالاً، التمتع بالأمن الغذائي والصحة والحماية الاجتماعية والحصول على العمل اللائق والتعليم والتدريب الجيدين والتكنولوجيات الرقمية والحماية من آثار تغير المناخ. وسنشجع المجلس على إعادة تأكيد الحق في الحماية الاجتماعية، وسنتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان وسيادة القانون إزاء التنمية المستدامة والتصدي لأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ، وتسارع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي. وسندعو إلى وضع قواعد عالمية بشأن التزامات الشركات التجارية في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) **الحريات.** يجب أن تكون للجميع، نساء ورجالاً، القدرة على المشاركة على قدم المساواة في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى التعبير عن النفس، وممارسة التعليم والتفكير بحرية كاملة، والوصول لأجل تحقيق ذلك إلى معلومات موثوقة متعددة الموارد؛ ويجب أن تكون للمجتمع المدني القدرة على العمل دون عوائق؛ ويجب احترام الحريات الأكاديمية. ويجب أيضاً أن تكون لكل شخص حرية العيش في مأمن من المساس بخصوصيته ومن أشكال التمييز. وسندعو إلى إلغاء تجريم المثلية الجنسية على الصعيد العالمي؛

(ج) **العدالة.** إن الإفلات من العقاب وانعدام الأمن عاملان يشجعان على ارتكاب الانتهاكات. ويشكل غياب العدالة عقبة أمام المصالحة والتنمية. لذا يجب علينا أن نقف إلى جانب ضحايا العنف والانتهاكات، حتى يصلوا إلى الحقيقة وحتى يجبر الضرر اللاحق بهم. وسندعم فرنسا عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ومن أجل العدالة والمصالحة. وسنعمل بلا كلل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي.

3 - وستتبوأ المرأة في جميع مجالات عملنا مكان الصدارة. فصوتها لا غنى عنه خلال مفاوضات السلام، وفي مجالس الإدارة، وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

أولا - من أجل مزيد من التضامن، تلتزم فرنسا بما يلي:

ألف - تعزيز التنمية القائمة على حقوق الإنسان وتوطيد القدرة على الصمود في الميدان الاجتماعي

- 4 - تعمل فرنسا على النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التعاون الإنمائي:
 - كانت فرنسا، باعتمادها استراتيجية "حقوق الإنسان والتنمية" منذ عام 2018، من أولى الدول التي وضعت تصورا للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ليس باعتبارها عملا تضامنيا فحسب، بل أيضا كأداة لدعم سيادة القانون والحريات الفردية وتنفيذ الالتزامات الدولية للدول الشريكة.
 - رفعت فرنسا نسبة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى 0,55 في المائة من دخلها القومي الإجمالي. ودعما لمساعي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل إرساء "عقد اجتماعي جديد للتعليم" في العالم، شاركت في قمة تحويل التعليم لعام 2022. وقامت في عام 2021، بمبادرة مشتركة مع اليونسكو، باعتماد إعلان باريس الرامي إلى تشجيع الدول على الاستثمار في التعليم.
 - من خلال نداء "التكنولوجيا من أجل الصالح العام" الذي وجهه رئيس الجمهورية في عام 2018، مكنت فرنسا الشركات التكنولوجية والمنظمات غير الحكومية من الالتزام بتحديد نماذج للتنمية تضع التكنولوجيا والتكنولوجيا الرقمية في خدمة التنمية الاقتصادية، ومكافحة أشكال عدم المساواة والتمييز، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي.
 - تشارك فرنسا في رئاسة التحالف المعني بالغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة، وهي شراكة عالمية تهدف إلى القضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2025 وإنهاء العمل الجبري وأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر بحلول عام 2030 (الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة).

- 5 - وستعمل فرنسا، بوصفها من مقدمي مشروع قرار بشأن الفقر المدقع يعرض كل ثلاث سنوات، على تعزيز الإجراءات التي يتخذها المجلس لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتضامن الدولي. وستدعم إعادة تأكيد المجلس من منطلق السياسة العامة لحق كل فرد في الحماية الاجتماعية، عشية عقد مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي لعام 2025 الذي أعلن عنه الأمين العام. وستقدم كل الدعم لوضع قواعد عالمية تضمن مساهمة الشركات التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان، فضلا عن كفالة المنافسة العادلة.

باء - حماية حقوق الأشخاص المتضررين بتغير المناخ

- 6 - لقد عملت فرنسا على الترويج للاعتراف بالحق في بيئة صحية. وباعتبارها رئيسة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2015 الذي اعتمد خلاله اتفاق باريس، وبصفتها مشتركة مع الغابون في تنظيم "قمة غابة واحدة" في عام 2023 ومع كوستاريكا في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة في عام 2025، فهي تساهم بمبلغ 6 بلايين يورو سنويا في الاستثمارات الموجهة للتكيف مع تغير المناخ.

7 - وستطلب إلى المجلس عقد مشاورات عالمية مع الشباب والعلماء والشركات التجارية حول سبل حماية حقوق الجميع بشكل أفضل في مواجهة آثار فقدان التنوع البيولوجي والتلوث على ظروف عيشنا.

ثانيا - تتعهد فرنسا، تعزيزا للحريات، بما يلي:

ألف - العمل من أجل مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في جميع عمليات صنع القرار في القطاعين العام والخاص

8 - ترى فرنسا، بوصفها تنهج دبلوماسية نسوية تتاح لها إمكانات طموحة وباعتبارها شاركت مع المكسيك في تنظيم منتدى جيل المساواة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أن نشوء مجتمعات أكثر عدلا وقدرة على الصمود يتطلب تعزيز دور المرأة (51 في المائة من سكان العالم) في صنع القرار.

9 - وهي ستؤيد دعوة الأمين العام الواردة في "خطتنا المشتركة" إلى "إحلال النساء والفتيات مكانة مركزية"، وستطلب إلى المجلس أن يضع مؤشرا لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد.

باء - تعزيز تبادل الآراء وتمكين المجتمع المدني من العمل

10 - لدى فرنسا قناعة بأن تبادلا للآراء بين الأجيال يقوم على التعددية ويطبعه التنوع والرزانة من شأنه أن يساعد على الحيلولة دون ارتكاب انتهاكات لسيادة القانون والعنف واللجوء إلى التدخلات الخارجية:

- أنشأت فرنسا الشراكة من أجل المعلومات والديمقراطية، بدعم من 51 دولة من جميع المناطق.
- تدعم المدافعين والمدافعات عن الحقوق في بلدانهم وتستقبل من يتعرضون منهم للتهديد، من خلال سياسة المعونة الإنمائية التي تنهجها. وهي تقدم الدعم عمليا، بما في ذلك الدعم المالي، من خلال برامج دعم مختلفة، منها مبادرة ماريان للمدافعين عن حقوق الإنسان التي أطلقها رئيس الجمهورية في عام 2021، وهي تهدف على وجه الخصوص إلى استقبال خمسة عشر شخصا كل عام لمساعدتهم في تطوير مشاريع عملية، وكذلك من خلال الجائزة الفرنسية الألمانية لحقوق الإنسان وسيادة القانون التي أنشئت في عام 2016، وجائزة الجمهورية الفرنسية سيمون فيي للمساواة بين المرأة والرجل المنشأة في عام 2019.
- ترعى وتدعم تطوير منظمات المجتمع المدني من خلال مساعدتها الإنمائية الرسمية.
- جنبا إلى جنب مع 73 شريكا من جميع المناطق، وجهت دعوة إلى حماية الحرية الأكاديمية في عام 2023.

11 - وستطلب فرنسا أن يتاح للشباب فضاء للتعبير والمشاركة مكرس للمجلس.

جيم - الحفاظ على حرية العيش في مأمن من المساس بالخصوصية ومن أشكال التمييز المرتبطة بالميل الجنسي أو الهوية الجنسية وحرية الاستقلالية الجسدية

12 - التزمت فرنسا بدعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بمبلغ يصل إلى 400 مليون يورو خلال الفترة 2021-2025، وأطلقت استراتيجيتها الدولية الثانية (2023-2027) في هذا الميدان في

8 آذار/مارس 2023. وهي تدعو على وجه الخصوص إلى الحق في الإجهاض القانوني والأمن في إطار مجهز بالوسائل الطبية. وهي عضو في تحالف المساواة في الحقوق الذي يدافع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وقد عينت سفيرا لقيادة هذه المعركة.

13 - وستواصل فرنسا الدفاع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المجلس. وستدعو إلى إلغاء تجريم المثلية الجنسية على الصعيد العالمي.

ثالثا - من أجل مزيد من العدالة ووقفا منها إلى جانب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، تلتزم فرنسا بما يلي:

ألف - مكافحة العنف والسعي إلى إحقاق العدالة للضحايا في أوقات السلم وخلال النزاعات

14 - أعلنت فرنسا في عام 2007 عن مبادئ والتزامات باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة التي تحظى الآن بدعم 115 دولة. وتقدم فرنسا دعما مستمرا للعدالة الجنائية الدولية وفي سبيل مكافحة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات من العقاب. وهي تقف إلى جانب الضحايا في الميدان، لا سيما الناجيات من العنف الجنسي، من خلال تمويل مشاريع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق العالمي للناجين (الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات) الذي شارك في تأسيسه الدكتور دينيس موكونغي ونادية مراد. وتعمل فرنسا على تحقيق عالمية اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول). وقد أصدرت إعلانا بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية يدعو إلى تعزيز التعليم الرقمي وتطوير أدوات رقمية مواتية للأطفال، فضلا عن حماية الأطفال بشكل أفضل من التهديدات الماثلة في الإنترنت. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت فرنسا مختبرا دوليا لحماية الأطفال من الأخطار التي يواجهونها في الإنترنت.

15 - وستتقدم فرنسا على المجلس أن يعزز العمل الذي يضطلع به في سبيل المصالحة والعدالة الانتقالية. وستتضمن هذه المساعي بالعمل على تشجيع تحقيق عالمية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وستتقدم على المجلس، بغية تجسيد عدم التسامح المطلق مع العنف ضد المرأة في البيئة الرقمية، العمل على إنهاء التحرش عبر الإنترنت وتعزيز حرية التعبير الواجبة لها على الإنترنت.

16 - وبصفتها تعارض عقوبة الإعدام في جميع الأماكن والظروف، ستواصل فرنسا الكفاح من أجل إلغائها عالميا وستظل معبأة في المجلس، مع شركائها، من أجل اعتماد قرارات طموحة. ويشهد نشاط حركة إلغاء عقوبة الإعدام التي تنضم إليها دول جديدة كل عام على أن هذه العقوبة غير العادلة واللاإنسانية وغير الفعالة لا مكان لها في عالم اليوم.

باء - مكافحة العنصرية والتعصب والكراهية

17 - تلتزم فرنسا، إيماننا منها منذ أمد بعيد بتقاليد التسامح والمبادئ العالمية التي استلهم منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وإذ تدعو باستمرار إلى أن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة وحرّة ومحيدة وعالمية وقابلة للتشغيل البيني وموثوقة وأمنة، بمواصلة الدعوة إلى التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية

للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وستواصل عملها المناهض لجميع أشكال التمييز على أساس الأصل أو الدين أو الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو أي أساس آخر.

18 - وستقترح فرنسا على المجلس أن يحمل المسؤولية للجهات الفاعلة الرقمية من خلال ضمان خضوعها للمساءلة أمام الدول والمستخدمين، ومكافحتها لخطاب الكراهية والتتميط والمحتوى الخطير.

رابعاً - ستظل فرنسا حازمة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة

19 - لقد صدقت فرنسا على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وخلال السنوات الأخيرة، صدقت على الخصوص على الصكوك التالية:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (رقم 190) (2023)؛
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (2023)؛
- البروتوكول الإضافي رقم 16 لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي يخول المجلس الدستوري ومجلس الدولة ومحكمة النقض إحالة النزاعات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لإبداء رأيها فيه (2018).

20 - وتتعترف فرنسا باختصاص تلقي الشكاوى الفردية المسند إلى اللجان المكلفة برصد الامتثال للمعاهدات التي صدقت عليها. وقد عقدت لجنة القضاء على التمييز العنصري جلسة استماع مع فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وخضعت فرنسا للاستعراض الدوري الشامل لتنفيذ التزاماتها في أيار/مايو 2023، بعد أن قبلت ونفذت بالكامل تقريباً جميع التوصيات الموجهة إليها من قبل أقرانها في كانون الثاني/يناير 2018. وعقدت لجنة حقوق الطفل جلسة استماع مع فرنسا في أيار/مايو 2023، كما ستستمع لها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النصف الثاني من عام 2023. وقد كانت ممثلة على المستوى الوزاري لدى الاستماع إليها في الاستعراض الدوري الشامل وفي لجنة حقوق الطفل، وذلك تجسيدا لالتزامها.

21 - وسعياً إلى الوفاء بالتزامها بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، اعتمدت فرنسا عدداً من خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الدولية:

- الخطة المشتركة بين الوزارات للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل (2023-2027)؛
- الاستراتيجية الفرنسية الدولية للمساواة بين المرأة والرجل (2018-2022، يجري تمديدها حالياً)؛
- الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (2023-2027)؛
- الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية والتمييز على أساس الأصل (2023-2026)؛
- خطة العمل الوطنية للمساواة في الحقوق ومناهضة الكراهية وأشكال التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (2023-2026)؛
- استراتيجية حقوق الإنسان والتنمية (2018)، وخطة عملها للفترة (2020-2024)؛

- خطة العمل الوطنية لمكافحة استغلال البشر والاتجار بهم (2019-2021، يجري تمديدها حالياً في عام 2023)؛
 - الاستراتيجية الوطنية للوقاية وحماية الطفل (2020-2022، أو "ميثاق الطفل")؛
 - خطة العمل الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (2021-2025)؛
 - الخطة الوطنية لمكافحة دعارة القاصرين (2021)؛
 - الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالقضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر والرق المعاصر بحلول عام 2030 (2021)؛
 - خطة العمل لمكافحة العنف ضد الأطفال، مع التركيز على العنف الجنسي (ستقدم في نهاية عام 2023): وثيقة التوجه الاستراتيجي للمجتمع المدني ومشاركة المواطنين (2023-2027).
- 22 - ووجهت فرنسا دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لزيارتها. وهي تستعد في هذا الصدد لاستقبال المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان.
- 23 - ولدى فرنسا مؤسسة وطنية معنية بحماية حقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).